

أثر المشروعات الصغيرة في القضاء على مشكلة البطالة في مدينة جدة

The impact of small projects on eliminating the problem of unemployment in the city of Jeddah

إعداد الباحثة

ابتسام عباس بخيت (٢٢١٠٠٢٢٤٧)

لى اسماعيل عسيري (٢٢١٠٠١٧٤٧)

إشراف سعادة الدكتور

وليد سليمان

العام الدراسي

الفصل الدراسي الثاني لعام / ٢٠٢٣ م



الإهداء

وإلى من شاركوني أوقاتهم وجهودهم وعطائهم

إلى أبي وأمي والأعزاء

شكر وتقدير

نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان

للدكتور / وليد سليمان

الفصل الأول : مدخل البحث

- مقدمة
- مشكلة البحث
- أهمية البحث
 - الأهمية النظرية
 - الأهمية التطبيقية
 - سبب اختيار موضوع البحث
- أهداف البحث
- أسئلة الدراسة
- فروض البحث
- المنطلق النظري للدراسة والدراسات السابقة
- الإجراءات المنهجية
- منهجية البحث
- نوع البحث :
- الخطوات الإجرائية
- مجتمع وعينة البحث
- أداة البحث
- حدود البحث
- مصطلحات البحث
- الخطة المقترحة وفق الخطة الزمانية
- المراجع

مقدمة

يعاني الواقع العربي عامة والمملكة العربية السعودية خاصة من العوامل التي تشكل كوابح تعيق التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي. وفي مقدمة هذه العوامل تأتي البطالة والنمو السكاني وضعف معدلات النمو وشح الاستثمارات وغيرها. وقد جاءت الأزمة المالية العالمية لترخي بظلالها على هذا الواقع وتجعله أكثر قتامة. وعلى الرغم من الفروق في الواقع الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أن هناك شؤون مشتركة تحتاج إلى رؤيا متكاملة في سبيل القيام بوضع خطط متكاملة بهدف التخفيف من وطأة الأزمة الحالية وبخاصة فيما يتعلق بالشباب العربي.

وللتخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها، يقترح الخبراء والمنظرون والكثير من التقارير العربية والمحلية والدولية على الاهتمام بإقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، بعد ما حققه هذا القطاع باقتصاديات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشرات الاقتصاد، وتفاعله وتكيفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد به، واستحواده على أكبر نسبة توفير لفرص العمل. ولوضع هذه الآليات موضع التنفيذ بالدقة المطلوبة التي من شأنها أن تضمن تحقيق الأهداف المرجوة، لابد من الاستفادة من خبرات وتجارب الدول التي تقوم بتطبيق هذا النظام، والتعرف على الآلية المعمول بها في تحديد المستحقين والموارد المالية وآليات الإنفاق وتنصيب أجهزة رسمية، تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق العمل، كما تشجع الاستثمار الخاص في هذا الاتجاه. (١)

حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدراج الدخل والابتكار والنقد التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني وتكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها في المملكة العربية السعودية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط حيث

(١) د. زكية مقري و د. نعيمة يحياوي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية، بحث مقدم للمشاركة في المنتدى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة

يمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقتزن بقطاع الأعمال الصغيرة في أنها تتميز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها ، كما توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة). (١)

وكما هو المعلوم أن المشروعات الصغيرة تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد السعودي وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الابواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وايضا يفتح ابوابا للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلا للاقتصاد القومي، ولذا يجب الحفاظ علي هذه الصناعات التقليدية من الاندثار. والمطلوب من رجال الأعمال والدولة إقامة جمعيات أهلية متخصصة لمساندة الحرفيين وإتاحة الفرصة أمامهم للتدريب والتعليم طبقا لأحدث التقنيات مع الحفاظ علي الهوية السعودية الأصيلة، مع التأكيد على أهمية رعاية الدولة لهم نفسيا وماديا واجتماعيا حتي يستطيعوا الخروج بمنتجات تتميز بالابداع والاصالة. (٢)

تساعد تلك المشروعات الصغيرة الكيانات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق حيث يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة كما تعد وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة. (١)

تستخدم المشروعات الصغيرة فناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة. وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية المشروعات الصغيرة فقد أصبحت المشروعات

(١) حبيب ، عبد الرحمن ، (٢٠٢٢م) المشروعات الصغيرة والقضاء علي مشكلة البطالة ، جدة ، دار حافظ ، ص٢٣

(٢) الحازمي ، ناصر عايد (١٤٤٤هـ) أثار المشروعات الصغيرة في القضاء علي مشكلة البطالة ، الرياض ، العبيكان ، ص٤

(١) المطيري ، تركي عمار (١٤٤٣هـ) دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة ، جدة ، دار حافظ ، ص٤٥

الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي ٨٤ ٪ من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢ ٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا ٢ مليون و ٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير!! وفي أمريكا... وفرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨ أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب ٧٠ ٪ من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٨، تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي ٧٠ ٪ من فرص العمل بدول الاتحاد.(٢)

(٢) الرشيدى ، ثامر عقيل (١٤٤١هـ) ، المشروعات الصغيرة وآثارها الاقتصادية ، الرياض ، العبيكان ، ص٧٨

مشكلة البحث

يعاني الواقع السعودي جملة من العوامل التي تشكل كوابح تعيق التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي. وفي مقدمة هذه العوامل تأتي البطالة والنمو السكاني وضعف معدلات النمو وشح الاستثمارات وغيرها. وقد جاءت الأزمة المالية العالمية لترخي بظلالها على هذا الواقع وتجعله أكثر قتامة. وعلى الرغم من الفروق في الواقع الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أن هناك شؤون مشتركة تحتاج إلى رؤيا متكاملة في سبيل القيام بوضع خطط متكاملة بهدف التخفيف من وطأة الأزمة الحالية وبخاصة فيما يتعلق بالشباب العربي. (١)

وللتخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها، يقترح الخبراء والمنظرون والكثير من التقارير العربية والمحلية والدولية على الاهتمام بإقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، بعد ما حققه هذا القطاع باقتصاديات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشرات الاقتصادية، وتفاعله وتكيفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد به، واستحوذه على أكبر نسبة توفير لفرص العمل. ولوضع هذه الآليات موضع التنفيذ بالدقة المطلوبة التي من شأنها أن تضمن تحقيق الأهداف المرجوة، لابد من الاستفادة من خبرات وتجارب الدول التي تقوم بتطبيق هذا النظام، والتعرف على الآلية المعمول بها في تحديد المستحقين والموارد المالية وآليات الإنفاق وتنصيب أجهزة رسمية، تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق العمل، كما تشجع الاستثمار الخاص في هذا الاتجاه. تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات في تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة. ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي توجد في الدول الغنية المتقدمة والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه، ويأتي هنا دور المشاريع الصغيرة في حل هذه المشكلة و المشاريع الصغيرة لها عدة انواع حيث أن البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية. وجيل الشباب هو جيل العمل والانتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة. فالشباب يفكر في بناء أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، بالاعتماد على

(١) الأسرج ، حسين عبد المطلب (٢٠٢٢ م) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، جدة ، دار حافظ ، ص ٦٧

نفسه، من خلال العمل والانتاج، لا سيما ذوي الكفاءات، والخريجين الذين أمضوا الشطر المهم من حياتهم في الدراسة والتخصص، واكتساب الخبرات العملية، كما ويعاني عشرات الملايين من الشباب من البطالة بسبب نقص التأهيل وعدم توفر الخبرات لديهم، لتدني مستوى تعليمهم واعدادهم من قبل حكوماتهم، أو أولياء أمورهم. (١)

علاوة على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها، فعلى سبيل المثال تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في جمهورية الهند وقد أولتها دعما متميزا حتى أطلق عليها بالابن المدلل للحكومة، وتقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المميزات منها سهولة تأسيسها نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة مع توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية ونشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات واستغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك، كما تعمل على تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية كما تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة. (٢)

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة من خلال تشغيل الشباب المؤهل والعاطل عن العمل إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي في البلد، كما تتبع

(١) مخيم، أحمد (٢٠٢٠م)، "تحديات التشغيل والبطالة في الدول العربية، الاسكندرية، المعارف، ص ٥٦

(٢) حشيش، سناء (٢٠٢٢م)، المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة، الرياض، العبيكان، ص ٣٥

أهميتها في تعزيز وتعميق أثر القطاع الخاص في الاقتصاد، وحشد الجهود لتعميق فكر العمل الحر ودعم المبادرات لتأسيس المشروعات الإنتاجية ونشر هذه الثقافة في المجتمع، ودعم المبادرات الفردية وتعزيز جهود اعتماد الشباب على الذات كشرط لرفع كفاءة سوق العمل. (١)

وتمثل المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم أكثر من ٩٠% من إجمالي المؤسسات العاملة في الدول العربية، حيث توظف حوالي ٦٠% من القوى العاملة وتشارك بما نسبته ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه من القوى المحركة لنمو الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل، وفرص الاستثمار والصادرات. وقد أعلن المدير العام لمنظمة العمل العربية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي قاطرة التنمية خلال الفترة المقبلة مشيراً إلى أن الوطن العربي يوجد به حوالي ١٢ مليون مؤسسة صغيرة يعمل بها حوالي 30 مليون شخص.

إن من سمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة توفير فرص وظيفية للشباب مما يساهم في دفع عجلة الحياة الاجتماعية إلى الأمام، إذ أن كل فرد من أفراد المجتمع الإنساني عندما يعمل يشعر أنه عضو فعال في المجتمع، وأنه مساهم في التنمية الاجتماعية، وبالتالي يهتم الحفاظ على البيئة الاجتماعية، وعلى الأمن الاجتماعي، باعتباره الضمان للحياة الاجتماعية السعيدة. (٢)

بهذا المنطلق، أصبح من الضروري الاستفادة من المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة والقضاء عليها، كوسيلة جد فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل معطيات ظاهرة البطالة التي يعاني منها الشباب السعودي .

ومن هنا تبرز مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي :

ما هو أثر المشروعات الصغيرة في القضاء علي مشكلة البطالة في مدينة

جدة ؟

(١) علي ، بوهنة ، بلحاج ، فراحي(٢٠١٨م)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية، ، بيروت ، دار صادر ، ص ٣٤

(٢) مخيمر ، أحمد ، المرجع السابق، ص ٩٠

أهمية البحث :

(١) الأهمية النظرية :

سوف تستخدم هذه الدراسة الافتراضات التفسيرية في نظريات الإدارة وعلم الاجتماع خاصة النظرية البنائية الوظيفية بالإضافة إلى الحقائق التي ذكرها علم الاقتصاد والأعمال عن العمل من خلال تحديد أثر المشروعات الصغيرة في القضاء علي مشكلة البطالة في مدينة جدة وتوجيه نظر الباحثين حول تلك المشكلة للمحاولة للوصول إلي نتائج عامة وتوصيات يستفاد منها في القضاء علي المشكلة وأساليب لدعم المشروعات الصغيرة من خلال توجيه نظر الجهات المختصة حول الطرق التي يتم بها دعم الاستفادة من أساليب دعم المشروعات الصغيرة ووضع الحلول لها ، وسوف تقدم هذه الدراسة للباحثين نموذجاً لكيفية استخدام المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة .

(٢) الأهمية التطبيقية:

نأمل أن تكون النتائج التي يتم التوصل إليها تساعد على كشف الكثير أثر المشروعات الصغيرة في القضاء علي مشكلة البطالة في مدينة جدة وكيفية دعم المشروعات الصغيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية واثار ذلك علي التنمية الاجتماعية للمملكة وبذلك يمكن تقديم اقتراحات وتوصيات على مراكز البحوث بالجامعات والمراكز البحثية بوزارات العمل والشئون الاجتماعية والتعليم العالي ووزارة التربية والتعليم والإعلام حتى تكون هذه الدراسات معروضة أمامهم الأخذ بها واتخاذ القرارات المتعلقة بأثر المشروعات الصغيرة في القضاء علي مشكلة البطالة .

سبب اختيار موضوع البحث :

لقد تم اختيار لأن حل مشكلة البطالة أكبر التحديات التنموية التي تواجه المملكة العربية السعودية، وذلك لكون معدلات البطالة عالية بالنسبة للسعوديين مقارنة بالوافدين الأجانب، ولأن قوة العمل تنمو بمعدل أسرع مما يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجعة لمشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية ، خاصة وأن البطالة تتركز بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية.

وحيث أن التوقعات الرسمية وغير الرسمية تدور حول اعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستكون قاطرة للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في العقود القادمة. ويتجلى دور هذه المؤسسات في خلق الوظائف ومكافحة البطالة، وستعمل هذه الدراسة على تحليل واقع سوق العمل المملكة العربية السعودية والوقوف على أهم الفرص والمعوقات، ثم التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها بالنسبة للمملكة

العربية السعودية علاوة على عرض أهم التحديات التي تواجه تنمية هذه المشروعات. وأخيرا ستتم صياغة توصيات بخصوص السياسات اللازمة لمرافقة هذه المشروعات لتنميتها وتفعيلها وتعظيم دورها في التشغيل وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

أهداف البحث :

يهدف البحث في الآتي :

- التعرف علي المشروعات الصغيرة .
- التعرف علي دور المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء علي مشكلة البطالة في مدينة جدة .
- التعرف علي أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلات البطالة في مدينة جدة .
- التعرف علي البطالة وأنواعها .
- التوصل إلي نتائج عامة وتوصيات يستفاد بها من الدراسة الحالية.

تساؤلات البحث :

تدور الدراسة حول الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي : ما هو أثر المشروعات الصغيرة في القضاء علي مشكلة البطالة في مدينة جدة ؟ وتبرز منه مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- التعرف علي دور المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء علي مشكلة البطالة في مدينة جدة .
- التعرف علي أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلات البطالة في مدينة جدة .
- التعرف علي أنواع البطالة وطرق التغلب عليها .

فروض البحث :

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والقضاء علي مشكلة البطالة في مدينة جدة عند مستوى دلالة إحصائية ٠.٠٥ .

المنطلقات النظرية والدراسات السابقة

أولاً : المنطلق النظري:

١. أهم أسباب تفاقم ظاهرة البطالة

تعود أسباب البطالة إلى عدة عوامل منها الاقتصادية ومنها السياسية والاجتماعية والمهنية والتقنية...إلخ. ونكتفي هنا بذكر ثلاثة أسباب رئيسية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في المنطقة العربية:

أولاً: تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة العربية مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل. فالقطاع العام يشغل حاليًا حوالي ثلث العاملين في المنطقة. ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية . ومن المتوقع أن تقل مساهمة هذا القطاع في التشغيل في المستقبل في ظل برامج الخصخصة التي تنفذها دول عربية كثيرة.

ثانياً: محدودية حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في المنطقة، إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في أسواق العمل العربية. (١)

ثالثاً: انخفاض جودة التعليم ونوعيته في الدول العربية، إذ تعاني هذه الدول من توجه غالبية الشبان والشابات إلى التعليم في المجالات الأكاديمية سعياً للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالأستقرار الوظيفي والتأمين الصحي والمخصصات التقاعدية. ويفتقر النظام التعليمي في الكثير من الدول العربية إلى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية والتي تعتبر من التخصصات التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في أسواق العمل.

ومما يزيد مشكلة البطالة تعقيداً هو افتقار غالبية الدول العربية إلى المؤسسات والسياسات الفاعلة لتنظيم أسواق العمل وغياب شبكات الضمان الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك فليس هناك من ينكر أن أحد أسباب اتساع نطاق تفشي البطالة في سوق العمل العربي، حديثاً وعلى وجه الخصوص في صفوف القوى العاملة الشابة مصدره الأزمة المالية العالمية والانهييار المالي الذي واجهه العالم منذ مطلع العام ٢٠٠٨، حيث شهد العالم إفلاس أو تعثر

(١) فاطمة أحمد حسن عاشور، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٤٣٩، (١١ مايو

٢٠٠٩)، عن موقع

<http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html>

شركات صناعية ومالية عملاقة وفي سوق متطورة من مستوى السوق الأميركية، وفي أقوى قطاعاتها الاقتصادية والذي هو قطاع العقار والسيارات، وما تلا ذلك من فصل تعسفي لملايين الأشخاص في أنحاء العالم كافة، دون أي استثناء، وفي حالات أخرى شهدنا، أيضا، قبول ملايين أخرى من العمال بالعمل لبعض الوقت وبأجور زهيدة.

هناك الكثير من المدارس المختلفة التي تنتظر لأسباب تفشي البطالة، وطرق معالجة تلك الأسباب وأساليب استئصالها، بدءا من تلك التي تركز على العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، مروراً بتلك التي تركز على وضع حد للتمييز القائم على الجنس النوعي (الذكر والأنثى)، انتهاء بتلك التي تركز على تعزيز الشعور بالمواطنة. وطالما أن البطالة قد تغولت إلى هذا الحد غير المسبوق، فإنه قد آن الأوان لمعالجة هذه الظاهرة بدون إبطاء عوضا عن تحجيمها وحصرها في نطاق اقتصادي محض لا تتجاوز فعاليته حدود المخدر الذي يضع حداً مؤقتاً للألم لكنه لا يستأصل جذور المرض.^(١)

١- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها بالنسبة للدول العربية أ- مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل: طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

وصفوة القول، أن الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملا، وما يزيد عن ٩٩ تعد مشاريع كبيرة.

ب- أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

^(١) جمال الدين سلامة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية، العدد ٤١، (ربيع

٢٠٠٩)، ص ٦-٨.

إن بداية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بعد انهيار الأوضاع المالية في منتصف الثمانينيات في معظم بلدان العالم، وخاصة في عدم قدرته على الاستمرار في إنشاء المؤسسات الكبيرة وحتى الحفاظ على الموجودة منها. فالتغيرات التي شهدتها العالم والتي نجم عنها تحرير التجارة والعولمة فضلا عن التقدم في الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول العربية زادت من أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، لذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمل المسرحين من القطاع العام. وقد ثبتت أهمية هذه المؤسسات اقتصاديا واجتماعيا من خلال قدرتها على توزيع النشاط الاقتصادي خاصة في الخدمات والصناعات التحويلية، واتضح نتائجها في الدول المتقدمة.

وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:

- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

- تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

- تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تنسم بالديناميكية والمرونة تتربط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.

- كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع

أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.^(١)
ت- مميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل

علاوة على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها، فعلى سبيل المثال تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في جمهورية الهند وقد أولتها دعما متميزا حتى أطلق عليها بالابن المدلل للحكومة، وتقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي:

- سهولة تأسيسها نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة.
- توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.
- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.
- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.
- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية.
- تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.

^(١) أشرف محمد دواية، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير،

القاهرة، العدد الرابع، (أكتوبر ٢٠٠٦)، ص. ١٩.

- لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.
- توفر منتجات هذه المشاريع جزءاً هاماً من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد.
- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.
- تستطيع مواجهة تغيرات السوق بسرعة بعيداً عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكيف وفقاً لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.
- وهناك عدة عوامل تشجع على التوظيف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فبالإضافة للسيولة الواجب توفيرها لتمويل مختلف الاحتياجات اللازمة، والمحيط الاقتصادي والقانوني الملائم بشكل عام، نجد عوامل أخرى يمكن حصرها في العناصر التالية: تراجع المؤسسات الكبيرة وتسريح العمال منها، تشجيع الحكومات لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما أن معامل مقاومتها للأزمات جيد.(١)

ثانياً : الدراسات السابقة:

دراسة حمود سماح عامر المجالر (١٤٤٣هـ) بعنوان : مشكلة توظيف الخريجين الجامعيين السعوديين في المملكة العربية السعودية ، تهدف الدراسة إلى التعرف علي مشكلات توظيف السعوديين في القطاعين العام والخاص ، كما تهدف إلى العلاقة بين المشروعات الصغيرة وتوظيف السعوديين والقضاء علي مشكلة البطالة ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي علي عينة من الشباب السعودي خريج الجامعات والمعاهد ، واستخدمت أداة الاستبيان ، وتوصلت الدراسة إلي إن سبب مشاكل التوظيف الخريجين ترجع إلى كثرة الخريجين من الكليات النظرية بشكل يفوق الخريجين من الكليات العملية ، يواجه الخريجون السعوديين صعوبات كبيرة في الحصول على وظيفة بعد تخرجهم ، عدم تناسب التعليم في الحالات ليست بالقليلة مع نوعية التعليم وعدم رضا كثير من الخريجين عن طبيعة العمل المعروض أمامهم ومساهمة العمالة الوافدة في مشكلة توظيف الخريجين ، كما توصلت

(١) بوهنة علي، بلحاج فراحي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية"، الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء

المؤسسة"، جامعة سعيدة، (١٣ و ١٤ ديسمبر ٢٠١٠)

الدراسة إلى أن هناك علاقة بين المشروعات الصغيرة وتوظيف السعوديين والقضاء علي مشكلة البطالة . (١)

قامت جمانة غنيمات(٢٠١٦م)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحل مشكلات البطالة والتنمية ، الأردن (١)، هدفت الدراسة إلى التعرف علي واقع المشروعات الصغيرة بمدينة الأردن وعلاقتها بالقضاءعلي مشكلة البطالة بين الشباب ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأداة الاستبيان علي عينة من الشباب الأردني ، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي :المشاريع الصغيرة والكبيرة تحتل حيزا كبيرا في سلم الاقتصاد الوطني وحسب آخر الإحصاءات وصل عدد تلك المشاريع والمؤسسات إلى حوالي ١٨٢ ألف تجاوزت رؤوس أموالها الـ ٨٣٤٦ مليون دينار، انسحب منها ما يقارب ٢٢١ ألف مؤسسة فردية ليستقر عددها حاليا عند ١٦٠ ألفا برأس مال مقداره ٨١٨ مليون دينار.ويقدر عدد العاملين في المشروعات الصغيرة حسب ذات الإحصاءات بحوالي ١٢٢ ألف عامل في حين يقدر حجم الأموال المستثمرة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة أكثر من ٢٠٠ مليون دينار بحجم مبيعات سنوي مقداره ٥ مليارات دينار. الإحصاءات السابقة وان كانت تؤكد على أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من احد اكبر الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في البطالة التي تقدر نسبتها بحوالي ١٤% فيما يقدرها خبراء محليون بحوالي ٢٥% إلا أن مختصين بالشأن الاقتصادي وان اتفقوا على أهميتها في تأمين مصدر دخل للفرد خصوصا في الأرياف والقرى إلا أنهم طالبوا بضرورة اضطلاع القطاعين العام والخاص بمسؤولياتهما تجاه هذه المشاريع وخصوصا على صعيد التمويل مأسسة إدارتها عن طريق إيجاد مظلة تتضوي تحتها هذه المشاريع بكل أطرافها. التركيز الكبير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يعتبر منطقيا خصوصا وان هذا النوع من المشروعات منتشر لدينا في الأرياف والقرى» حيث أن «بناء اقتصاد أردني

دراسة اسلام عدلي حسن خليل (٢٠١٨م) بعنوان المشروعات الصغيرة وأثرها في حل مشكلة البطالة (٢)، هدفت الدراسة إلى التعرف علي خطوات حل مشكلة البطالة عن طريق المشاريع الصغيرة ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأداة الاستبيان علي عينة من الشباب للتعرف علي دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة ، كانت أهم النتائج متابعة تنفيذ المشروعات الصغيرة وتقييمها في أثناء تنفيذها سواء مرحليا أو بعد

(١) حمود سماح عامر الجلال ، مشكلة توظيف الخريجين الجامعيين السعوديين في المملكة العربية السعودية ، ومدى إمكانية الاستفادة منهم في القطاعين العام والخاص بالمملكة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية العلوم الإدارية جامعة الملك عبدالعزيز ١٤٤٣ ، الرياض .

(١) جمانة غنيمات(٢٠١٦م)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحل مشكلات البطالة والتنمية ، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، موقع المنظومة الإلكترونية.

(٢) اسلام عدلي حسن خليل (٢٠١٨م) بعنوان المشروعات الصغيرة وأثرها في حل مشكلة البطالة، رسالة ماجستير غير منشورة ، موقع المنظومة الإلكترونية .

الانتهاء منها للتأكد من تحقيق المعدلات الاقتصادية المستهدفة لهذه المشروعات وفقا للسياسات الإقراضية ، وذلك من خلال الزيارات الميدانية لهذه المشروعات في مختلف مواقع تنفيذها ، ويا حبذا لو تمت الاستعانة بخبرات علماء مصر بالداخل والخارج في مجالات الصناعات الصغيرة وتنميتها وحسن إدارتها الي الان كل الحلول الي حد ما تقليدية في صياعتها ، شائكة في تنفيذها ، ولاكن مع قليل من التغير في المضمون يأتي الابتكار الذي ننشده ان الشعب عبارته عن ٩٠ مليون نسمة ونسبة رجال الاعمال اصحاب رؤس اموال تتعدى ١٠ مليون جنية هي ١٠% ونسبة البطالة ٢٠% - وهي الاسوء في أي بلد علي الاطلاق- ومن الافتراض اننا سنجد عدد رجال الاعمال ١٠ مليون وان عدد الشباب العاطل ٢٠ مليون - الافتراض فقط لتسهيل الحساب - ومن ناحية اخري يدفع رجال الاعمال ضرائب كثيرة ومنهم من يتهرب ، ومن الواضح ان ضرائب اي أحد منهم -اي رجال الاعمال - تتعدى المليون جنية

سليمان عويد (٢٠١٩م) بعنوان :المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستثمارات الخليجية في التنمية والقضاء على البطالة ، هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والقضاء علي مشكلة البطالة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأداة الاستبيان وتوصلت الدراسة إلي أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل في دول مجلس التعاون الخليجي ٨٧.٢ في المائة من إجمالي المشاريع ولها دور كبير في حل مشكلات البطالة ، وذلك على النحو التالي: في الإمارات تشكل ما نسبته ٩٤ في المائة، وفي كل من البحرين وقطر وعمان ٩٢ في المائة، وقراية ٧٨ في المائة في الكويت، و٧٥ في المائة في السعودية. بينما في اليابان تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٩٥ في المائة من إجمالي المنشآت الاقتصادية، وتسهم بنسبة ٥٢ في المائة من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي في اليابان، وبما يزيد على ٤٦ في المائة من إجمالي صادرات كل من: الصين، الدنمارك، وسويسرا. وأوضحت الدراسة أن هناك اختلافات كثيرة في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي، وذلك لعدم الاتفاق حول معيار واحد لتحديد مفهوم تلك المشاريع أو أسس تصنيفها، ولذلك فإن كل دولة - وبحسب خصائصها وطبيعتها اقتصادها - حددت معايير خاصة بتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أهم تلك المعايير العمالة ورأس المال. وتكمن أهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كونها إحدى وسائل توفير فرص عمل لأعداد متزايدة من الناس وحل مشكلة البطالة ، وتنويع مصادر الدخل. (١)

(١) سليمان عويد (٢٠١٩ م) بعنوان :المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستثمارات الخليجية في التنمية والقضاء على البطالة دراسة منشورة علي موقع (www.gulfbase.com)

دراسة دائرة تخطيط واقتصاد ابوظبي (٢٠١٧ م)، المشاريع الصغيرة بدول مجلس التعاون الخليجي وحل مشكلات العمالة الوطنية والبطالة، ^(١) حيث كانت أهم نتائجها أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل في دول مجلس التعاون الخليجي ٨٧.٢% من اجمالي المشاريع حيث بلغت في الامارات ما نسبته ٩٤% من اجمالي المشاريع، وفي كل من البحرين وقطر وعمان ٩٢%، وقراية ٧٨% في الكويت و٧٥% في السعودية. وفي دول مجلس التعاون الخليجي قدمت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية GOIC تعريفا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بحسب معياري العمال ورأس المال في دول المجلس، وذلك بتصنيف المشاريع التي لا يزيد فيها عدد العمال على ٣٠ عاملا او التي يقل رأسمالها عن مليوني دولار على انها مشاريع صغيرة، اما التي لا يزيد عدد العمال فيها على ٦٠ عاملا، ويتراوح رأسمالها بين مليوني دولار وستة ملايين دولار على انها مشاريع متوسطة. وعلى الرغم من اختلاف دول العالم حول تصنيف المشاريع الصغيرة، فإن هناك شبه اجماع على انها الاعمال التي يديرها او يشغلها عدد قليل من العمال او التي تحتاج الى رأسمال قليل مقارنة بالمشاريع الكبيرة، بينما تعرف المشاريع المتوسطة بأنها المشاريع ذات الامكانات الاكبر من حيث العمالة ورأس المال، والاقل من المشاريع الكبرى العملاقة. واكدت الدراسة ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مؤثرا في اقتصاديات العالم المختلفة، ولعل هذا الدور يرتبط بالتحول الذي شهدته معظم دول العالم في نظمها الاقتصادية، حيث نلاحظ ان اعدادا متزايدة من دول العالم كافة تحولت خلال العقدين الماضيين من نظام الاقتصادي المخطط مركزيا، الذي تلعب فيه الحكومات دورا رئيسيا، الى الاقتصاد المبني على قوى السوق او العرض والطلب. وصاحب ذلك انحسار دور الدولة وعدم قدرتها على توفير فرص العمل لمخرجات المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة، حيث ولى العهد الذي كان ينظر فيه الى الحكومات على انها الجهة التي يجب عليها توفير فرصة عمل لكل خريج من المراحل الدراسية المختلفة

ساندرا أنطوان (٢٠١٦ م)، المشروعات الصغيرة ودعم التنمية ومكافحة البطالة ، بريطانيا ^(٢). هدفت الدراسة إلى التعرف علي دور المشروعات الصغيرة ودعم التنمية ومكافحة البطالة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأداة الاستبيان علي عينة من الشباب في بريطانيا وتوصلت الدراسة إلى أن العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة: كما

(١) دائرة تخطيط واقتصاد ابوظبي، المشاريع الصغيرة بدول مجلس التعاون الخليجي وحل مشكلات العمالة الوطنية والبطالة، ٢٠١٧ م، دراسة منشورة علي : www.mubasher.info الأنباء الكويتية

(٢) ساندرا أنطوان (٢٠١٦ م)، المشروعات الصغيرة ودعم التنمية ومكافحة البطالة ، بريطانيا دراسة منشولة علي مجلة العلوم الاجتماعية العدد (٣٤) لسنة

ذكر في فقرة سابقة، فإن للمؤسسات الصغيرة دور داعم لكل النشاطات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصناعية الكبرى والمتوسطة ولهذا يجب أن تشمل الاستراتيجيات برامج وتشريعات تنمي هذه المؤسسات الصغيرة في تغذيتها للقطاعات الأكبر حجما ، كما يجب توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة: أيضا ذكر سابقا أن المؤسسات الصغيرة تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل. ونضيف هنا، أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المؤسسة الصغيرة منخفضة جدا بما يناسب الدول النامية فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف المهرة أو حتى غير الماهرة.

المنطلق النظري للدراسة :

النظرية البنائية الوظيفية : ظهرت النظرية البنوية الوظيفية في اعقاب ظهور كل من البنوية الاجتماعية علي ايدي كل من كلاودس ليفي ستراوس وكولدون ويزير وعندما نشر العالمان كتابي (ابنية القرابة) و(الطوطمية) على التوالي ،والوظيفية على ايدي كل من ماكس فيبر واميل دوركايم ووليم كراهام سمير في مؤلفاتهم النشوره (الدين والاقتصاد) و(تقسيم العمل في المجتمع) و(طرق الشعوب)، علما بأن ظهورها كان كرد فعل للتراجع والضعف والاختفاق الذي منيت به كل من البنوية و الوظيفية لكون كل منهما احادية الجانب. ذلك ان البنوية تفسر المجتمع والظاهرة الاجتماعية وفقا للاجزاء والمكونات والعوامل المفردة التي يتكون منها البناء الاجتماعي بعيدا عن وظائف هذه الاجزاء والنتائج المتمخضة عن وجودها . (١) في حين ان الوظيفة تفسر الظاهره تفسيراً يأخذ بعين الاعتبار نتائج وجودها وفعاليتها بعيدا عن بنائها والاجزاء التي تتكون منها لهذا ظهرت النظرية البنوية الوظيفية لتتطرق الى الظاهرة (أثر المشروعات الصغيرة في القضاء علي مشكلة البطالة وحلها) او الحادثة الاجتماعية على انها وليدة الاجزاء او الكيانات البنوية التي تظهر في وسطها وان لظهورها وظيفة اجتماعية لها صلة مباشرة او غير مباشرة بوظائف الظواهر الاخرى المشتقة من الاجزاء الاخرى للبناء الاجتماعي، علما بأن النظرية البنوية الوظيفية قد ظهرت في القرن التاسع عشر على يد العالم الاجتماعي البريطاني هربرت سبنسر ثم ذهبت الى امريكا فطورها هناك كل من تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون وهانز كيرث وسي ورايت ملز

وهي وظيفة أي نشاط متكرر الحدوث وهذا النشاط يحدد الدور الذي يؤديه في الحياة الاجتماعية ويساهم في تحقيق أو ضمان استمرار الوجود البنائي وهذا المفهوم يفترض وجود

(١) إبراهيم ، طلعت (١٩٩٥ م) ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، القاهرة ، دار غريب ، ص ص ٣٤-٣٥

بناء من العلاقة القائمة بين الوحدات المكونة للبناء الاجتماعي وتتميز هذه العلاقة بالترابط والتسناد بين مجموع الأنظمة الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع . (١)

وقد استمدت النظرية البنائية الوظيفية أصولها من الاتجاه الوظيفي في علم النفس وخاصة النظرية الجشططية حيث تركز على العلاقة بين الكل وأجزائه ويدور المحور الرئيسي للمدخل البنائي الوظيفي حالياً حول تفسير وتحليل كل جزء في المجتمع وإبراز الطريقة التي تتربط عن طريقها الأجزاء بعضها مع بعض (٢) .

لقد تم استخدام النظرية البنائية الوظيفية لأن النظرية البنائية الوظيفية تقوم على أساس أن المجتمع يمثل نسفاً من العلاقات الاجتماعية ذات الاعتماد المتبادل والمتسند بين أجزاء النسق كنتيجة لعملية التكامل والتباين فالوظيفة هي الدور الذي يلعبه البناء الفرعي بالبناء الشامل حيث تعمل المشروعات الصغيرة في القضاء على مشكلة البطالة وحلها وذلك لأن المجتمع يؤدي وظائف عديدة لأعضائه ويقوم المجتمع بوظائف معينة لتنشئة أعضائه تبعاً لمعايير وقيمه .

- الربط النظري للنظرية بموضوع البحث :

نظراً لأن الأنظمة تهتم بالأنساق (الأفراد) والمجتمع ككل فإن هذه النظرية تطابق موضوع البحث ، فإن مؤسسات الدولة المختلفة مسئولة عن الشباب لذلك فهي تحاول أن تجد فرص عمل للخريجين والخريجات عن طريق المشروعات الصغيرة وتعمل على تغيير المناهج الدراسية ونظام التعليم حتى يتناسب مع احتياجات المجتمع وسوق العمل وتحاول الدولة جذب استثمارات أجنبية لخلق فرص عمل للشباب بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات وتشجيع الشباب بعمل مشروعات صغيرة والسعي لدى القطاع الخاص لتوفير فرص العمل للشباب بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات وتشجيع الشباب بعمل مشروعات صغيرة والسعي لدى القطاع الخاص لتوفير فرص العمل للشباب .

فالمجتمع يمثل نسفاً من العلاقات الاجتماعية ذات الاعتماد المتبادل حيث يعمل هذا النسق على المحافظة إلى كيانه واستمراريته من خلال نمط عام مشترك من المعيار والقيم الاجتماعية ، وحيث أن أنصار البنائية الوظيفية يرون المجتمع على أنه كل يتألف من مجموعة الأجزاء التي تمارس وظائف محددة وهذا الكل من النسق أجزائه متساندة تستهدف تحقيق التوازن في العلاقات القائمة بينهم والتكامل من أهم الخصائص التي يتصف بها الكل الاجتماعي .

(١) طلعت ، مرجع سابق ٣٥

(٢) الخولي ، سناء (٢٠٠٠م)، الأسرة الحياة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ص ٤٤

منهجية البحث

منهجية البحث:

تتبنى الدراسة المنهجية الوصفي التحليلي، وذلك لأنه المنهج الذي يناسب بيانات الدراسة التي تعتمد على الاستبانة في جمع البيانات والمعلومات من المنشآت الصغيرة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتنظيمها والتعبير عنها كمياً وكيفياً وذلك من أجل الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في فهم المجتمع وتطويره. (١)

نوع البحث :

هذا البحث من أنواع البحث العلمي التطبيقي حيث يهدف البحث إلى إيجاد حل لمشكلة قائمة أو التوصل على علاج لموقف معين (١).

وهو بحث وصفي تحليلي معنى بتحليل الظاهرة وبيان طبيعتها وتحديد العلاقة بين متغيراتها وتفسير سلوكها والعوامل المؤثرة فيه أي وصف الظاهرة بكل أبعادها (٣) بحيث تصنف البيانات والحقائق وتحليلها كمياً وكيفياً وذلك للو

الخطوات الإجرائية :

- اعداد الإطار النظري للدراسة والإطلاع على البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث الحالي.
- تصميم واعداد أدوات البحث وحساب صدق الاستبيان بعد عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين .
- إجراء دراسة استطلاعية من عينة مماثلة من العينة الأساسية وحساب ثبات الأدوات .
- التطبيق الميداني لأدوات البحث على عينة البحث الأساسية .
- تفريغ الاستمارات في قوائم خاصة لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة .
- اجراء التحليلات الإحصائية المناسبة لإستخلاص النتائج والتحقق من مدى صحة الفروض
- مناقشة وتفسير النتائج
- طرح التوصيات والمقترحات المناسبة في ضوء نتائج البحث

(١) عبيدات ، محمد (٢٠١٨ م) منهجية البحث العلمي ، الاسكندرية ، المعارف ، ص ٦٥

(١) غرابية ، فوزي (د.ت)، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الطبعة الثانية ، عمان الأردن ، الجامعة الأردنية ، ص ٧

(٣) العومالة ، نائل عبد الحافظ (١٩٩٧ م)، أساليب البحث العلمي ن الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، ، ص ٢٨

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع الدراسة على مجموعة القائمين علي المشروعات الصغيرة بمدينة جدة وبعض الموظفين والعاملين فيها بمدينة جدة.

أداة البحث :

قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها علي مجموعة الموظفين العاملين بالمنشآت الصغيرة بمدينة جدة ، حيث سوف يتم جمع البيانات والمعلومات الأساسية حول موضوع البحث على أداة الاستبانة والتي سوف تحتوي الاستمارة على البنود الآتية :

١- البيانات الديموغرافية لمجتمع البحث .

٢- وسوف يتم تقسيم الاستمارة علي عدة محاور :

- المحور الأول : تحديد أثر المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء علي مشكلة البطالة في مدينة جدة .
- المحور الثاني : تحديد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلات البطالة في مدينة جدة .
- المحور الثالث : التعرف علي أنواع البطالة وطرق التغلب عليها .

حدود البحث :

- الحدود المكانية : تقتصر الدراسة من حيث التطبيق علي المشروعات الصغيرة في مدينة جدة .
- الحدود البشرية : تتمثل الحدود البشرية لهذه الدراسة في جميع العاملين والموظفين في المشروعات الصغيرة بمدينة جدة .
- الحدود الزمانية : سوف تقتصر الدراسة علي العام الدراسي ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م
- الحدود العلمية : اعتمدت الدراسة الحالية علي دراسة أثر المشروعات الصغيرة في القضاء علي مشكلة البطالة بمدينة جدة.

مصطلحات البحث :

أولاً : المشروعات الصغيرة :

التعريف العلمي :

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تعرف المشروعات الصغيرة بأنها " المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها بين ١٠-٥٠ عامل، وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وفق إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها

وعرفت الهيئة الأوروبية المشروعات الصغيرة بأنها " هي التي توظف ليس أكثر من ١٠ عاملين بشكل دائم " (١)

التعريف الإجرائي :

يعرفها الباحث إجرائياً بأنها " عبارة عن مشروع يهدف لإدارة عمل مصغر لا يرقى لأن يكون عملاً مؤسسياً على نطاق شركة. وتعريف المشروع الصغير يختلف باختلاف الأشخاص "

ثانياً : البطالة :

التعريف العلمي :

يعرفها (زكي ، ٢٠١٨ م) بأنها " عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه. ويمكن أن تكون البطالة كاملة أو جزئية " أو هي " هي تخفيض مؤقت في ساعات العمل العادية أو القانونية وكذلك توقف أو نقص الكسب بسبب وقف مؤقت للعمل دون إنهاء علاقة العمل وبوجه خاص لأسباب اقتصادية وتكنولوجية أو هيكلية مماثلة" (٢).

التعريف الإجرائي :

يعرفها الباحث بأنها " هي فقد الكسب بسبب عجز شخصي عن الحصول على عمل مناسب رغم كونه قادراً على العمل ومستعداً له باحثاً بالفعل عن عمل"

(١) بهزاد ، عبد السلام (٢٠٢٢ م) المشروعات الصغيرة ومفهومها ، الاسكندرية ، المعارف ، ص ٢٣٤
(٢) زكي ، رمزي (٢٠١٨ م) ، البطالة ، الأشكال والأساليب وطرق الحل والمعوقات ، الاسكندرية ، المعارف ، ص ٥٦

الخاتمة :

إن من سمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة توفير فرص وظيفية للشباب السعودي مما يساهم في دفع عجلة الحياة الاجتماعية إلى الأمام، إذ أن كل فرد من أفراد المجتمع عندما يعمل يشعر أنه عضو فعال في المجتمع، وأنه مساهم في التنمية الاجتماعية، وبالتالي يهتم الحفاظ على البيئة الاجتماعية، وعلى الأمن الاجتماعي، باعتباره الضمان للحياة الاجتماعية السعيدة.

وفي ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من تحليل لواقع سوق العمل السعودي وأهم التحديات التي تواجهها مع الوقوف على أسباب تنامي ظاهرة البطالة التي تعتبر معدلاتها الأسوأ ، وبالنظر للأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها آلية العصر في الحد من البطالة ومختلف الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الناجمة عنها، فإنه تم طرح هذه الآلية لما تتمتع به من مزايا في مجال الإنتاج والخدمات التي تحتم ضرورة وجودها بجانب المشاريع الكبيرة. ولذلك أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المشاريع في البلدان العربية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التشغيل بصفة خاصة وفي عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

الخطوة المقترحة وفق الخطوة الزمانية :

الفصل الأول :مدخل البحث

- مقدمة
- مشكلة البحث
- أهمية البحث
 - (١)الأهمية النظرية
 - (٢)الأهمية التطبيقية
 - سبب اختيار وضوع البحث
- أهداف البحث
- أسئلة الدراسة
- فروض البحث
- الدراسات السابقة
- المنطلق النظري للدراسة والدراسات السابقة
- منهجية البحث
- نوع البحث :
- الخطوات الإجرائية
- مجتمع وعينة البحث
- أداة البحث
- حدود البحث
- مصطلحات البحث

الفصل الثاني : الإطار النظري و الدراسات السابقة

- المبحث الأول : مفهوم المشروعات الصغيرة
- المبحث الثاني : أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلات البطالة في الوطن العربي :
- المبحث الثالث : البطالة وتعريفها وأنواعها .

الفصل الثالث : منهجية البحث

- أولاً: المقدمة
- ثانياً: منهج البحث
- ثالثاً: مجتمع وعينة البحث
- رابعاً: أداة جمع بيانات البحث الميدانية
- خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية
- سادساً: صدق الإتساق الداخلي لفقرات المقياس
- سابعاً : ثبات الأداة

الفصل الرابع : تحليل النتائج وتفسيرها ومناقشتها

- تمهيد
- تحليل البيانات الأولية
- اختبار فروض الدراسة وتساؤلاتها

الفصل الخامس :النتائج والتوصيات

- النتائج
- التوصيات
- البحوث المقترحة
- المراجع

المراجع المعتمدة :

- (١) حبيب ، عبد الرحمن ، (٢٠٢٢م) المشروعات الصغيرة والقضاء علي مشكلة البطالة ، جدة ، دار حافظ
- (٢) الحازمي ، ناصر عايد (١٤٤٤هـ) أثار المشروعات الصغيرة في القضاء علي مشكلة البطالة ، الرياض ، العبيكان
- (٣) المطيري ، تركي عمار (١٤٤٣هـ) دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة ، جدة ، دار حافظ
- (٤) الرشدي ، ثامر عقيل (١٤٤١هـ) ، المشروعات الصغيرة وأثارها الاقتصادية ، الرياض ، العبيكان
- (٥) الأسرج ، حسين عبد المطلب (٢٠٢٢ م) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، جدة ، دار حافظ
- (٦)
- (٧) مخيمر ، أحمد (٢٠٢٠م)، "تحديات التشغيل والبطالة في الدول العربية، الاسكندرية ، المعارف
- (٨) حشيش ، سناء (٢٠٢٢ م)، المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة ، الرياض ، العبيكان
- (٩) علي ، بوهنة ، بلحاج ، فراجي(٢٠١٨م)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية، ، بيروت ، دار صادر
- (١٠) حمود سماح عامر المجار ، مشكلة توظيف الخريجين الجامعيين السعوديين في المملكة العربية السعودية ، ومدى إمكانية الاستفادة منهم في القطاعين العام والخاص بالمملكة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية العلوم الإدارية جامعة الملك عبدالعزيز ١٤٤٣ ، الرياض .
- (١١) جمانة غنيمات(٢٠١٦ م)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحل مشكلات البطالة والتنمية ، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، موقع المنظومة الإلكترونية.

(١٢) اسلام عدلي حسن خليل (٢٠١٨م) بعنوان المشروعات الصغيرة وأثرها في حل مشكلة البطالة، رسالة ماجستير غير منشورة ، موقع المنظومة الإلكترونية .

(١٣) (١) سليمان عويد (٢٠١٩م) بعنوان :المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستثمارات الخليجية في التنمية والقضاء على البطالة دراسة منشورة علي موقع (www.gulfbase.com)

(١٤) دائرة تخطيط واقتصاد ابوظبي،المشاريع الصغيرة بدول مجلس التعاون الخليجي وحل مشكلات العمالة الوطنية والبطالة، ٢٠١٧م ، دراسة منشورة علي : الأنباء الكويتية ، www.mubasher.info

(١٥) (٢) ساندرا أنطوان(٢٠١٦م)، المشروعات الصغيرة ودعم التنمية ومكافحة البطالة ، بريطانيا دراسة منشولة علي مجلة العلوم الاجتماعية العدد (٣٤) لسنة ٢٠١٨م .

(١٦) إبراهيم ، طلعت (١٩٩٥م)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، القاهرة ، دار غريب ، ص ص ٣٤-٣٥

(١٧) الخولي ، سناء (٢٠٠٠م)، الأسرة الحياة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية

(١٨) عبيدات ، محمد (٢٠١٨م) منهجية البحث العلمي ، الاسكندرية ، المعارف

(١٩) غرابية ، فوزي (د.ت)، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الطبعة الثانية ، عمان الأردن ، الجامعة الأردنية

(٢٠) العواملة ، نائل عبد الحافظ (١٩٩٧م)، أساليب البحث العلمي ن الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن

(٢١) بهزاد ، عبد السلام (٢٠٢٢م) المشروعات الصغيرة ومفهومها ، الاسكندرية ، المعارف

- (٢٢) زكي ، رمزي (٢٠١٨م) ، البطالة ، الأشكال والأساليب وطرق الحل والمعوقات ، الاسكندرية ، المعارف
- (٢٣) د. زكية مقري و د. نعيمة يحيوي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة ، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١ ،: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة
- (٢٤) بوهنة علي، بلحاج فراحي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية"، الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة"، جامعة سعيدة، (١٣ و ١٤ ديسمبر ٢٠١٠)
- (٢٥) ١ فاطمة أحمد حسن عاشور، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٤٣٩، (١١ مايو ٢٠٠٩)، عن موقع <http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html> (٢٦)
- (٢٧) ١ جمال الدين سلامة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية، العدد ٤١، (ربيع ٢٠٠٩)، ص ص ٦-٨.
- (٢٨) ١ فاطمة أحمد حسن عاشور، المرجع السابق.
- (٢٩) ١ أشرف محمد دوابة، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، القاهرة، العدد الرابع، (أكتوبر ٢٠٠٦)، ص. ١٩.
- (٣٠)
- (٣١)